

ALGERIA



الجزائر

Permanent Mission of Algeria
to the United Nations
New York

الرجاء التحقق عند الإلقاء

بعثة الجزائر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

**السيد رمضان لعامرة
وزير الشؤون الخارجية**

**أمام مؤتمر المراجعة التاسع
لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية**

نيويورك، 27 أبريل 2015

السيدة السفيرة طاوس فروخي، رئيسة مؤتمر المراجعة، والزميلة الفاضلة؛

السيدات والسادة رؤساء الوفود؛

السيدات و السادة؛

اسمحي لي، بداية، أن أتوجه بخالص التعازي لوفد نيبال ولأسر ضحايا الزلزال العنيف الذي الم بشعب هذا البلد الصديق،

1- تتطلع الجزائر لمؤتمر المراجعة التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكلها أمل في أن يكون لبنة جديدة لجهودنا الجماعية من أجل تكريس مبادئ هذا الصك الدولي الهام وتحقيق أهدافه. كما تحدها الإرادة في أن يمثل هذا المؤتمر، إطارا للوصول إلى توافقات حول كل المسائل المطروحة والخروج بتوصيات ستكون بمثابة خارطة طريق تدعم مصداقية المعاهدة وفعاليتها.

2- ولا يسعني، في هذا المقام، إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل للدول الأطراف على تشريفها الجزائر برئاسة هذا المؤتمر، كما أخص بالذكر بلدان حركة عدم الانحياز، على الثقة المتجددة التي وضعتها في بلادي للمرة الثانية في تاريخ مؤتمرات المراجعة.

3- و إذ أهنئ السفارة فروخي على انتخابها كرئيسة للمؤتمر، فإنني على يقين أن كفاءتها المهنية و خصالها الشخصية، ستتظافر مع الإرادة القوية التي عبرت عنها الدول الأطراف بمناسبة المشاورات التي أجريت خلال الفترة التحضيرية، لتساهم، لا محالة، في الوصول بجلساتنا إلى نتائج ايجابية. واسمحي لي، السيدة الرئيسة، والأخت الفاضلة، أن أسجل باعتراز، ومن هذا المنبر، أن رئاستك لهذا المؤتمر العالمي المصيري، يرمز، من بين ما يرمز إليه، إلى المكانة المرموقة للمرأة الجزائرية في الوطن وخارجه، تكريسا للسياسة الارادية التي تنتهجها الجزائر بقيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة .

السيدة الرئيسة

4- يأتي مؤتمر المراجعة هذا ونحن نستعد للاحتفاء بالذكرى السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، التي رفعت مبادئ استتباب السلام وصيانة الأمن الجماعي وبعث التعاون الدولي شعارا لها. فقد حققت الإنسانية، بالفعل، خلال هذه العقود السبعة، قفزة نوعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ حقوق الإنسان والتقدم العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال التي قربت المسافات بين الأمم وقلصت معاناة الإنسان وفتحت له آفاقا عدة. بجملة واحدة، لقد تغير العالم نحو الأفضل.

5- غير أنه و بعد أكثر من خمسة و أربعين سنة على إبرام معاهدة منع الانتشار وأكثر من عقدين منذ نهاية الحرب الباردة، لا زال وجود الأسلحة النووية وبقاؤها جاثمة في عالما، يمثل أكبر تهديد، على الإطلاق، للجنس البشري.

6- و إذا كانت المعاهدة قد نجحت، إلى حد بعيد، في احتواء هذا السلاح الفتاك في عدد محدود من الدول بما فيها الدول الأطراف الحائزة على الأسلحة النووية بمقتضى هذه المعاهدة، فإن هدفها الأسمى ألا هو التخلص التام من الأسلحة النووية، لا زال لم يتحقق.

7- ومما لا شك فيه أن معاهدة منع الانتشار تمثل حجر الزاوية لأمننا الجماعي. وعليه، فإن إيجاد الصيغة المثلى والإجراءات الكفيلة بتنفيذ الصيغة الأصلية للمعاهدة، ألا وهي التزام الدول النووية بالقضاء على ترساناتها وإحجام الدول الأخرى عن السعي لامتلاك هذه الأسلحة، يمثل التحدي الرئيسي أمام هذا المؤتمر.

8- و في هذا الصدد، لا بد أن نسلم بضآلة ما تحقق في مجال نزع السلاح النووي خلال هذه الفترة. فالبرغم من أحكام المادة السادسة من المعاهدة و الالتزامات والتعهدات المنبثقة عن مؤتمرات المراجعة المتعاقبة، بما فيها الخطوات الثلاثة عشرة التي تبناها مؤتمر 2000، وخطة العمل التي اعتمدها في المؤتمر الثامن سنة 2010 ، لا زالت هذه الأسلحة تمثل العمود الفقري للعقائد العسكرية للعديد من الدول وأداة ردع في سياساتها الأمنية.

9- لا وبل، إن الموارد الضخمة التي ما زالت تتفق على إنتاج الأسلحة النووية وتطويرها وصيانتها ونشرها والتي تقدر، حسب إحصائيات موثوقة، بـ30 مليار دولار سنويا، تمثل عبءا ثقيلا بالمقارنة مع الاحتياجات المتنامية لتمويل مجهود التنمية لانقاذ ملايين البشر من شبح الفقر والجهل والمرض.

10- و عليه سيظل القضاء التام على الأسلحة النووية و منعها إلى الأبد، غايتنا الأسمى، و لن يتأتى ذلك إلا عبر إبرام معاهدة لمنع استعمال الأسلحة النووية أو امتلاكها أو تخزينها أو تطويرها. وفي انتظار تحقيق هذا الهدف فان توفير ضمانات للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة، بعدم استعمال أو التلويح باستعمال السلاح النووي عبر صك قانوني، دولي و ملزم يظل مطروحا بالحاح ومشروعية.

السيدة الرئيسة

11- إن الزخم الذي يشهده، منذ مدة، الوعي المتنامي بالأخطار المحدقة ببني الإنسان من جراء وجود الأسلحة النووية دليل آخر على ضرورة التعامل مع هذا الخطر بحزم أكبر.

12- إننا إذ نشاطر الانشغالات والدوافع التي بنيت على أساسها المبادرة الانسانية، فإننا على اقتناع تام بالديناميكية الفعلية التي ستضيفها، بفضل بعدها الإنساني، لمقاربتنا ولجهودنا الجماعية من أجل تجاوز العقبات وسد الهوة التي تفصلنا عن المنع الشامل للأسلحة النووية والقضاء عليها نهائيا.

السيدة الرئيسة

13- بقدر ما تولي الجزائر أهمية قصوى لنزع السلاح النووي فإنها تدرك تماما أهمية منع الانتشار، بصفته أحد الركائز الثلاثة للمعاهدة، وداعم أساسي للجهود الرامية للتخلص من السلاح النووي. لقد سمحت المعاهدة والالتزامات الواردة فيها، المتعلقة بمنع الانتشار، بحصر امتلاك الأسلحة النووية على عدد محدود من الدول، بما فيها الدول النووية الخمس الأطراف في المعاهدة. ومن هنا نستطيع الجزم بأن بنود عدم الانتشار واجراءات التفقيش والضمانات التي اعتمدها وقبلناها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد اثبتت، خلال عقود، فعاليتها ونجاحتها.

14- وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر على أن منع الإنتشار هو مسؤولية جميع الأطراف في المعاهدة، سواء كانت دولا نووية أو غير نووية، بصفته عاملا أساسيا مساعدا للوصول إلى الهدف الأسمى وهو القضاء التام على السلاح النووي. كما لا ينبغي فرض التزامات جديدة على البلدان غير الحائزة على السلاح النووي، عدى تلك التي نصت عليها المعاهدة صراحة.

15- ويجدر بنا التنويه، في هذا المقام، بالدور الفعال الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تظل الجهة المخولة الوحيدة لتحديد مدى وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها في مجال منع الانتشار، وذلك عبر نظام الضمانات الذي يعتمد على إجراءات محددة، أساسها الملاحظة الموضوعية والأدلة المادية. كما نلح على أهمية استقلالية الوكالة وعدم تسييس عملها.

السيدة الرئيسة

16- لقد ساهمت المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنتشرة في بقاع عدة من المعمورة في ترسيخ نزع السلاح وعدم الانتشار في هذه الربوع، و شكلت ولازالت عامل استقرار ودعم للسلام والأمن على الساحتين الإقليمية والدولية.

17- وقد عملت الجزائر في منطقة انتمائها الجغرافي على إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بإفريقيا، التي ظهرت إلى الوجود في 2009، وكانت بلادي من بين البلدان الإفريقية الأولى التي صادقت على معاهدة " بلنابا " المؤسسة لهذه المنطقة.

18- و في هذا الصدد لا يسعني إلا أن أعبر عن انشغالنا أمام العراقيل التي حالت، إلى حد الآن، دون تنفيذ قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، الذي اعتمده مؤتمر المراجعة لسنة 1995. وفي هذا السياق، ترحب الجزائر بانضمام دولة فلسطين إلى معاهدة منع الانتشار، كما تسجل الجزائر بارتياح التطورات الايجابية التي حصلت فيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني.

السيدة الرئيسة

19- إن معاهدة منع الانتشار بقدر ما هي صك ذو بعد أمني، هي كذلك أداة لخدمة التنمية والتعاون الدولي في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية. ومن هنا تؤكد الجزائر من جديد حق الدول الأطراف الأصلي وغير القابل للتصرف في التطوير والبحث والاستعمال للطاقة النووية لأغراض سلمية، مثلما تنص على ذلك المادة الرابعة من المعاهدة.

20- وما التزايد المضطرد في عدد المنشآت والمفاعلات النووية العاملة أو التي هي قيد الانجاز، لاسيما في البلدان النامية، لدليل على الأهمية والدور الذي ما فتئت تلعبه التطبيقات السلمية للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، بالنظر للطفرة التكنولوجية التي يشهدها عالم اليوم وللاحتياجات المتزايدة في مجال الطاقة.

21- و إذ نعبر عن دعمنا للمجهودات الرامية لإرساء مقاربة متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، فإننا نؤكد، من جديد، على حق الدول السيادي في تطوير قدراتها الوطنية لإنتاج الطاقة النووية بما ينسجم و أحكام المعاهدة. كما نؤكد على ضرورة رفع القيود على نقل الخبرات و المعدات للدول النامية لتطوير استعمالات الذرة.

السيدة الرئيسة

22- إن نجاح مؤتمرنا هذا يتوقف دون شك على مدى قدرتنا الجماعية و التوافقية على إيجاد الصيغ المثلى لتعزيز التوازن الأساسي الذي بنيت عليه معاهدة منع الانتشار و تكريس مصداقيتها، و ابتكار الحلول الكفيلة بمواجهة التحديات الجسيمة التي يمثلها نزع السلاح النووي و الانتشار النووي.

23- إن الجزائر، إذ تتشرف بتروؤس مؤتمر المراجعة التاسع لمعاهدة منع الانتشار النووي وذلك للمرة الثانية في تاريخ المعاهدة، سوف تبذل قصارى جهدها لإنجاز التوافقات بين كافة الدول الأطراف و ستعمل بتفاني وإخلاص مع باقي الدول المشاركة في المؤتمر للتوصل لقرارات وتوصيات تكون في مستوى التحدي الأسمى والمتمثل في تخليص الأجيال اللاحقة من شبح الأسلحة النووية.

شكرا على حسن إصغائكم